



**دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة (سوريا، مصر، ليبيا) 1971، دستورها،**

**مؤسساتها وموقف العراق منها**

**م. د. ذياب عبود حسين الفهداوي**

**جامعة الأنبار**

**كلية التربية للبنات – قسم التاريخ**

**State of United Arab Republics 1971(Syria, Egypt and Libya)  
Its constitution, foundations and Iraqi position**

**Summary:**

After subject of Union of United Arab Republics (Egypt, Syria, and Libya) on 1971 and its constitutional institutions and Iraq position from this. Historical study about the important topics in series of unity attempts that witnessed in twenty century. the new experience in the Arabic policy from the concept and then adoption of new direction to achieve the unity between the Arab countries and it is still continues because until now there is no official statement regarding end of the union between Arab countries and no writing about that .The variety of comments and analysis and some news. The study divided to four investigations. First, the introduction steps that Earlier the announcement of constitution of Arab republics. The second was introduced under name of the constitutional institutions of state to highlights the Iraqi position regarding Union of Arab Republic on 1971. The third highlights the important achievements of Union of Arab Republics. The fourth highlights the Iraqi position from Union of Arab Republics on 1971.

## المقدمة:

يعد موضوع دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة ( مصر وسورية وليبيا ) عام ١٩٧١ دستوراً مؤسستها وموقف العراق منها ، من المواضيع ذات الأهمية في سلسلة المحاولات الوحدوية التي شهدتها القرن العشرين ، فالتجربة جديدة في السياسة العربية من حيث المعنى ، وجديدة من حيث تبني اتجاه وأسلوب جديد لتحقيق الوحدة بين الأمة العربية وتم حله في آذار ١٩٧٧ مع بداية المفاوضات بين السادات و(إسرائيل) والتي مهدت لإتفاق كامب ديفيد ١٩٧٨ ولم يكتب عنه الا نزر يسير تتوع بين التعليقات والتعقيبات ونشر بعض الاخبار المنفرقة ، فقد عانى الاتحاد منذ خطواته الاولى الكثير من المشاكل الناشئة عن توالي الاحداث في المنطقة العربية وفي دول الاتحاد ، وكان ابرزها الخلافات الدائمة بين دول الاتحاد ، ثم الحرب العربية - الإسرائيلية ( في تشرين الاول عام ١٩٧٣ ، فجاءت ردود فعل الحكومة العراقية بسبب الاعلان عن الاتحاد دون توجيه الدعوة لها بالانضمام اليه كونها احد الاطراف الرئيسية التي له دور اساسي في العمل العربي المشترك ، بل اكثر من ذلك فان العراق طرح مشروعاً بديلاً لذلك الاتحاد هو مشروع الوحدة المقاتلة عام ١٩٧٢ موجهة الدعوة لكل من سورية ومصر بالانسحاب من اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة والانضمام الى مشروعه الجديد كونه لا يلبي طموحات المرحلة والقبول بمشروعه كبديل استراتيجي لمواجهة الاخطار التي كانت تواجه الأمة العربية، ولكن مشروع العراق لم يلق الاستجابة من مصر وسورية.

قسمت الدراسة الى أربع مباحث، كان أولها الخطوات التمهيدية التي سبقت إعلان دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية أما المبحث الثاني فقد جاء بعنوان المؤسسات الدستورية لدولة اتحاد الجمهوريات العربية. أما المبحث الثالث تناول اهم الانجازات التي قامت بها دولة اتحاد الجمهوريات العربية. وجاء المبحث الرابع ليلسط الضوء على الموقف العراقي من دولة اتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧١. أما الخاتمة فقد انصبت على بيان أبرز النتائج التي توصلت اليها الدراسة.

### أولاً: الخطوات التمهيدية التي سبقت إعلان الدستور

بدأت أولى خطوات إتحاد الجمهوريات العربية في الاجتماع الذي عقد في مدينة طرابلس في الجمهورية العربية الليبية للمدة ٢٥-٢٧ كانون الأول عام ١٩٦٩ حضره كل من رئيس الجمهورية العربية المتحدة جمال عبد الناصر<sup>(١)</sup> (١٩٥٣-١٩٧٠) ورئيس جمهورية السودان الديمقراطية محمد جعفر نميري<sup>(٢)</sup> (١٩٦٩-١٩٨٥) ورئيس الجمهورية العربية الليبية معمر القذافي<sup>(٣)</sup> (١٩٦٩-٢٠١١). كان اجتماع القادة الثلاثة ضرورة تاريخية فرضتها قيام الثورات في كل من السودان وليبيا لتلتقي بالثورة المصرية وذلك انطلاقاً من ان قيام هذه الثورات قد حققت تحالفاً ثورياً وثيقاً يرتبط جذرياً وروحياً بحركة النضال الشعبي العربي وتطلعاته إلى هزيمة مخططات الاستعمار والصهيونية ووصولاً إلى تحقيق التغيير الاجتماعي والتقدم لمصلحة الجماهير العربية، الأمر الذي يوفر الشروط الموضوعية لتحقيق الوحدة العربية.

إن لقاء الرؤساء الثلاثة يقيم جبهة عربية تنطلق بقدرات ليبيا ومصر والسودان في تجانس حضاري آخذاً بأسباب التقدم مهياً لاستيعاب روح العصر وتحدياته نحو حياة مادية وروحية تليق بالإنسان العربي. هذا اللقاء يوسع الجبهة العربية القتالية في وجه العدو الذي يندس أرضنا وبه يتسع ميدان النضال ضده من القاهرة إلى طرابلس إلى الخرطوم، إذ تحشد كافة الطاقات والامكانيات وهي كثيرة وصولاً إلى النصر وردعاً للعدوان وتحريراً للأرض العربية<sup>(٤)</sup>.

إن لقاء القادة الثلاثة في طرابلس وسيرهم جنباً إلى جنب فكراً واحداً وقلباً واحداً فهو دعم مادي مطلق للثورة الفلسطينية وحققها المشروع وتأييد تام للكفاح البطولي الذي يخوضه الشعب العربي الفلسطيني في الأراضي المحتلة من اجل استعادة حقوقه المشروعة وتحرير أرضه. ويأتي كرد حاسم من أمتنا على الهزيمة ورفضها وتأكيد جازم على اصالة شعبنا وقدرتها النضالية الخلاقة أنه أمل تلتف حوله الجماهير العربية وتعطيه دعمها وتأييدها<sup>(٥)</sup>.

لقد وضع القادة العرب الثلاثة أمامهم كل هذا مؤكدين أهمية العمل الموحد بينهم تحقيقاً لأهدافهم المشتركة هذه بما يعود بالرفاهية والمنفعة المتبادلة على شعوب البلدان الثلاثة وعلى الأمة العربية جمعاء وعلى ضوء كل هذا ووصولاً له بخطى مدروسة ثابتة قرروا ما يأتي:

أولاً: عقد اجتماعات دورية للرؤساء الثلاثة كل أربعة أشهر لمتابعة تحقيق الأهداف الموحدة لشعوبهم والمبادئ المعلنة لثوراتهم والأمانى والتطلعات لأمتهم العربية المجيدة.

ثانياً: إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الأقطار الثلاثة بما يعود بالمنفعة المتبادلة لشعوبهم<sup>(٦)</sup>.

وتنفيذاً لما أتفق عليه رؤساء الدول الثلاث في اجتماع طرابلس اجتمع وزير الدولة لشؤون الرئاسة والشؤون الخارجية لجمهورية السودان الديمقراطية فاروق أبو عيسى ووزير الوحدة والشؤون الخارجية للجمهورية العربية الليبية مسعود أبو بصير ووزير خارجية الجمهورية العربية المتحدة محمود رياض في المدة من ١١-١٣ كانون الثاني ١٩٧٠ بالقاهرة للنظر في إنشاء لجان مشتركة في كافة المجالات لوضع الأسس الكفيلة بتحقيق التعاون والتكامل بين الدول الثلاث بما يحقق المنفعة المتبادلة لشعوبهم وللأمة العربية جمعاء، وقد أتفق على:

أولاً: تشكيل لجان وزارية مشتركة في مجالات الشؤون الخارجية، والمواصلات والنقل، والزراعة والثروة الحيوانية واستصلاح الأراضي، والتربية والتعليم، والشؤون الاقتصادية والصناعية. ثانياً: تعقد هذه اللجان اجتماعاتها في شهري شباط وآذار القادمين، وتقدم في نهاية اجتماعاتها ما وصلت إليه من قرارات وتوصيات إلى اجتماع الرؤساء الدوري القادم. كما أتفق على أن تتم لقاءات مشتركة بين الوزراء المختصين في المجالات الأخرى.

ثالثاً: استعرض وزراء الخارجية وسائل تنسيق العمل السياسي الخارجي بين الدول الثلاث بغية توثيق العلاقات مع الدول الصديقة، ومقاومة الاستعمار، ومساندة حركات التحرر الأفريقية<sup>(٧)</sup>.

وبعد وفاة الرئيس جمال عبد الناصر في الثامن والعشرين من أيلول عام ١٩٧٠ خلفه في رئاسة الجمهورية نائبه الرئيس محمد أنور السادات<sup>(٨)</sup>، فسار على خطى الرئيس عبد الناصر لإكمال مسيرة دولة اتحاد الجمهوريات العربية مع الرؤساء جعفر نميري ومعمار القذافي، فعقد الرؤساء الثلاثة مؤتمراً في القاهرة للمدة من الرابع إلى الثامن من تشرين الثاني ١٩٧٠ وقعوا في ختامه بياناً أكد على تشكيل قيادة موحدة من الرؤساء الثلاثة<sup>(٩)</sup>.

وانطلاقاً من ذات الظروف النضالية التي مرت بها الأمة العربية وضمن المسؤولية التاريخية التي تم فيها اتفاق رؤساء دول ميثاق طرابلس على إعلان القاهرة الثلاثي الصادر يوم ٨ تشرين الثاني ١٩٧٠، وبناء على رغبة الجمهورية العربية السورية الانضمام إلى دول إعلان القاهرة الثلاثي اجتمع في القاهرة وفد الجمهورية العربية السورية برئاسة الرئيس حافظ الأسد<sup>(١٠)</sup> (١٩٧٠-٢٠٠٠) بوفد الجمهورية العربية المتحدة برئاسة الرئيس محمد أنور السادات، وتمت اتصالات مباشرة بين الرؤساء السادات ونميري والقذافي والأسد وقد توصل الرؤساء الأربع إلى أهمية الدور الذي يمكن أن يضطلع به شعب وحكومة الجمهورية العربية السورية في تأكيد الحقيقة الكبرى للمصير العربي الواحد بانضمامها إلى دول إعلان القاهرة الثلاثي<sup>(١١)</sup>، وكان طبيعياً أن رحب الرؤساء الثلاثة بانضمام الجمهورية العربية السورية لإعلان القاهرة وتشكيل قيادة رباعية موحدة تضم رؤساء الدول الأربع.

وفي ضوء استعراض الموقنين العربي والدولي أتفق الرؤساء الأربع على ضرورة العمل في كافة المجالات السياسية والعسكرية والاقتصادية بما يحقق دعم قدرات الامة العربية في معركتها المصيرية في مواجهة المخططات الاستعمارية والصهيونية على المستويين العربي والدولي<sup>(١٢)</sup>.

في الثالث عشر من نيسان ١٩٧١ اجتمع في القاهرة الرؤساء محمد أنور السادات وحافظ الأسد ومعمر القذافي، ثم غادر الرؤساء الثلاثة لعقد اجتماعاته في مدينة بنغازي الليبية، بينما تخلف عن الحضور الرئيس السوداني محمد جعفر نميري، وقد برر عدم حضوره الاجتماعات بقوله: " إن اشتراكه في التحالف الرباعي له حدود بسبب مشاكله الداخلية"، ولهذا رأى النميري أن السودان لا تتوافر له ظروف التحرك في الاتجاه الوحدوي المتاح للدول الثلاث، ولهذا فإن الخطوة الوحيدة ستم الآن على أن يلحق بها السودان مستقبلاً حينما تمكنه تطوراته الدستورية من ذلك، إذ بقي الرئيس نميري اثناء حملته الانتخابية الرئاسية حذراً من الاقتراب بالانضمام للاتحاد مركزاً بدلاً عن ذلك بأنه لا مجال لفرض قرار على الشعب السوداني<sup>(١٣)</sup> فكان من المؤكد أن نخبة القوميين العرب فضلوا الانضمام إلى جانب وجود معارضة شعبية واسعة الانتشار لانضمام السودان إلى ذلك الاتحاد وهي نابعة من خوف شائع من سيطرة المصريين على الشؤون السودانية، فضلاً عن أن هناك وجهة نظر السودانييين من سكان الجنوب وهم بالطبع ضد الانضمام للاتحاد، لا سيما وأن هؤلاء كانوا يعملون بقوة من أجل الانفصال. فضلاً عن وجود توجه ملحوظ للسودان نحو الغرب منذ احداث المحاولة الانقلابية التي جرت في ١٩ تموز ١٩٧١ ضد الرئيس نميري<sup>(١٤)</sup> وأهم تلك الملامح كانت باتجاه الولايات المتحدة الامريكية. ويعتقد الباحث أن هذا التوجه كان سبباً مهماً في انسحاب السودان من عضويته في دولة اتحاد الجمهوريات العربية، بعد أن وجه نميري ضربات قوية لخصومه السياسيين والحركة الشعبية بعد أن لوحث له الدول الاستعمارية وبعض الدول الافريقية السائرة في ركابها، بامتلاكها القدرة على تجميد مشكلة الجنوب، اندفع نميري نحو المواقع التي تعزز صلاته بتلك الدول، لذلك اتجهت الحكومة السودانية إلى تصفية الحركة الناصرية، والابتعاد عن اتحاد الجمهوريات العربية، كي تملك الحرية الأكثر في نهجها المنحاز إلى المعسكر الاستعماري<sup>(١٥)</sup>. وكان من نتائج هذه السياسة عودة العلاقات الدبلوماسية المقطوعة بين السودان والولايات المتحدة الامريكية، وفي ذات الوقت قدمت الحكومة البريطانية قرض بقيمة عشرة ملايين جنية إسترليني للسودان في الثامن والعشرين من اب ١٩٧١، فضلاً عن إجراءات أخرى قامت بها الحكومة السودانية أهمها تصفية فروع شركة نصر وفروع الشركة الزراعية للشرق الأوسط المصريتين في الخرطوم وإبعاد

بعض الأساتذة المصريين من جامعة الخرطوم، وطلب الحكومة السودانية عودة بعض وحداتها العسكرية من مصر، وغلق الكلية الحربية المصرية في السودان<sup>(١٦)</sup>.

في السابع عشر من نيسان ١٩٧١ صدر في بنغازي الاعلان عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية باتفاق رؤساء الجمهوريات الثلاثة (مصر، ليبيا، سورية)، رئيس الجمهورية، على إقامة اتحاد الجمهوريات العربية بين دولهم الثلاث على أن ينظم السودان إليهم في أقرب فرصة تمكنه منها ظروفه الخاصة.<sup>(١٧)</sup>

لقي الإعلان معارضة أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي في مصر، وكذلك من عدد من الوزراء، وإن الموضوع لم يسبق بحثه على أي مستوى قيادي، كما أن الاجتماعات اقتصرت بداية على الرؤساء الأربعة. وكان السادات قد اتهم بإنضمامه الى ذلك المشروع كي لا يخوض معركة التحرير إذ لا يجوز الانشغال بخطوات وحروب قبل المعركة، وعلى اعتبار أن المعركة ذاتها وقدر المساهمة فيها أفضل مدخل للوحدة وأعظم محك للنضال الحقيقي. فضلاً عن إن اعتراضهم على تفرد الرؤساء بالمباحثات في غرف مغلقة دون أن يكون للمؤسسات الدستورية دوراً حقيقياً في تقرير ما أتفق الرؤساء عليه<sup>(١٨)</sup>.

أشارت الوثائق البريطانية لعام ١٩٧١ إن اتحاد الجمهوريات العربية ناتج عن مبادرة مصرية مصممة لدفع سياساتهم الرامية للوصول الى شكل من التسوية للمشكلة العربية- (الإسرائيلية) وإن الاتحاد هو أمر يكون بوسع المصريين تحويله الى حقيقة أيا كان سير الأمور أثناء المفاوضات؛ فتقدير المصريين يذهب إلى أن بوسعهم منع ليبيا وسوريا من اتخاذ أي رد فعل مستقل يثير المصريين. وعلى الجانب الآخر فيما لو واصل (الإسرائيليون) أن يواصلوا عنادهم، فسيكون بوسع الحكومة المصرية تهديدهم بالقوة المتحدة للدول الثلاث، كما أن هنالك منافع اقتصادية يمكن أن يجنيها المصريين من خلال الدعم الاقتصادي الذي يمكن أن تقدمه ليبيا<sup>(١٩)</sup>.

وأشارت الوثيقة إلى أن السادات كان يرمي من وراء الاتحاد تحويل انتباه الشعب المصري من قضية قرار الحرب.

وكشفت وثيقة بريطانية أخرى أن دوافع السادات في قبول الانضمام إلى اتحاد الجمهوريات العربية تكمن في الآتي<sup>(٢٠)</sup>:

أ- شراء الوقت لتحويل انتباه الشعب المصري من قضية قرار الحرب، إذ إنه فشل في هذا لأن هناك تعاطفاً أو اهتماماً قليلاً بهذا الاتحاد.

ب- لتحديد موعد نهائي جديد هو الأول من أيلول، يكون على الولايات المتحدة الأمريكية بموجبه إحداث تقدم لتسوية سلمية تجنباً للمزيد من القتال مع (إسرائيل).

ج- لتأكيد التزامه بأفكار الرئيس جمال عبدالناصر فيوجها لانتقادات الموجهة إليه من قبل الأردن ودولاً أخرى وفي داخل مصر ذاتها بأنه قد يضع مصالح مصر قبل المصالح العربية<sup>(٢١)</sup>.

يعد قيام الاتحاد "انعكاساً لأسباب مختلفة لدى كل رئيس عربي، فالرئيس المصري محمد أنور السادات كان يهدف من وراء الاتحاد بجعله ستاراً لتأجيل المعركة مع (إسرائيل)، بينما الرئيس الليبي معمر القذافي يتطلع إلى رئاسة الاتحاد متشبثاً بمقولة الرئيس جمال عبد الناصر: "إنه أمين القومية العربية"، أما الرئيس السوري حافظ الأسد الذي استولى على الحكم في ١٣ تشرين الثاني ١٩٧٠ فكان يريد تقوية مركزه في الساحة العربية، وبخاصة اتجاه العراق بعد ثورة ١٧ تموز ١٩٦٨، كما إنه صعد إلى السلطة بعد أسابيع قليلة على وفاة عبد الناصر الذي ترك النزعة القومية الوحدوية بلا قائد ومن المرجح أن يكون قد وجد نفسه وريثاً لعبد الناصر، وإنه شعر بأن المصير قد اختاره لينقذ العرب من عواقب أخطاء جمال عبد الناصر عام ١٩٦٧، التي كان حافظ الأسد يعترف بأن سورية وأنه نفسه قد اسهما فيها، فضلاً عن رغبته بالخروج من عزلة إقليمية كان يعاني منها.

وقد جاء الإعلان تأكيداً وامتداداً لمقررات دول ميثاق طرابلس، ودعماً للتكامل والترابط بين دولها، وتأميناً لمسيرة النضال العربي التي رفع لواءها الرئيس جمال عبد الناصر، ومعبراً عن النقاء الثورات الثلاث في كل من الجمهورية العربية المتحدة، والجمهورية العربية الليبية، والجمهورية العربية السورية، والتي يمثل التقاؤها مطلباً جماهيرياً وضرورة نضالية تعطي لحركة النضال الشعبي العربي طاقات وأبعاداً جديدة تؤكد الحتمية التاريخية لانتصار الثورة العربية<sup>(٢٢)</sup>. وكانت أهم المنطلقات التي أعتمدها الرؤساء الثلاثة والتي شكلت حجر الأساس في دولة الاتحاد هي<sup>(٢٣)</sup>:

أولاً: أن تكون هذه الدولة النواة التي تستقطب نضال الجماهير العربية الوحدوي، وبالتالي أن تكون النواة لوحدة عربية أشمل.

ثانياً: أن تكون سبيل الجماهير العربية لتحقيق هدفها في إقامة المجتمع الاشتراكي الموحد.

ثالثاً: أن تكون هذه الدولة هي الأداة الرئيسية في معركة التحرير.

وعلى أساس هذه المنطلقات قرر الرؤساء بالإجماع ما يلي<sup>(٢٤)</sup>:

١- إن تحرير الأرض العربية المحتلة هو الهدف الذي ينبغي أن تُسخر في سبيله كل الإمكانيات والطاقات.

٢- إنه لا صلح ولا تفاوض ولا تنازل عن أي شبر من الأراضي العربية المحتلة.

٣- إنه لا تفرط في القضية الفلسطينية ولا مساومة عليها.

أما فيما يتعلق بقبول أعضاء جدد في الاتحاد فقد نص الحكم السادس من الأحكام الأساسية لدولة الاتحاد على أن يكون هذا الاتحاد مفتوحاً لجميع الدول العربية الأخرى التي تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من أجل تحقيق المجتمع العربي الموحد. ولقد أناطت الأحكام الأساسية والدستور الاتحادي في مادته التاسعة والعشرين لمجلس رئاسة الاتحاد اختصاص قبول أعضاء جدد في الاتحاد بقرار جماعي بموافقة رئيس وأعضاء مجلس الرئاسة<sup>(٢٥)</sup>. ولنا أن نتساءل هل اختصاص مجلس الرئاسة في قبول أعضاء جدد حر أم مقيد؟

والواقع إن اختصاص مجلس الرئاسة في قبول أعضاء جدد في الاتحاد ليس مطلقاً ولكنه مقيد بنص المادة التاسعة من دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية والحكم الثاني والحكم السادس من الأحكام الأساسية التي تشترط في الدولة العربية التي ينظر في طلب عضويتها في الاتحاد توافر الشروط الآتية:<sup>(٢٦)</sup>

أولاً: أن تكون الدولة ذات نظام جمهوري فلا تقبل الدولة العربية الملكية أو الأميرية ذات نظام خلافة العرش.

ثانياً: أن تكون دولة عربية لأن العروبة تعكس الرابطة القومية فالدولة تكون عربية إذا كانت داخلية في المنطقة.

ثالثاً: أن تؤمن بالوحدة العربية الشاملة.

رابعاً: أن تكون دولة مستقلة أو تكون تمارس نظاماً للحكم مؤسساً على السيادة الشعبية.

خامساً: أن تؤمن بالعمل على حماية الوطن العربي والدفاع عن استقلاله.

سادساً: أن تؤمن بالعمل على تحرير الأراضي العربية المحتلة.

سابعاً: أن تؤمن بالعمل على دعم حركة التحرير الوطني العربية وحركات التحرر الوطني في العالم.

ثامناً: أن ترضى العمل بالأحكام المقررة في دستور دولة اتحاد الجمهوريات العربية والأحكام الأساسية والوثائق المكملة لهما. وذلك بأن تقوم بعمل استفتاء شعبي على وثائق اتحاد الجمهوريات العربية ويحوز على أغلبية شعب الجمهورية<sup>(٢٧)</sup>.

كما تم الاتفاق بين الرؤساء الثلاثة على اعتبار الأحكام الأساسية المرفقة بهذا الإعلان أساساً لإقامة اتحاد الجمهوريات العربية، وعلى تشكيل لجنة ثلاثية تتولى وضع دستور الاتحاد في إطار من هذه الأحكام الأساسية على أن يتم إقراره في كل جمهورية وفق الصيغ الدستورية المعمول لديها، ثم تقرر عرض الأحكام الأساسية للاتحاد على الاستفتاء الشعبي في كل جمهورية وفي موعد واحد<sup>(٢٨)</sup>.



أما دستور اتحاد الجمهوريات العربية إشارة المقدمة إلى أن نداء الوحدة العربية يحتل مكان الصدارة في الوجدان العربي وأن جميع الإنجازات التي حققتها أو يمكن أن يحققها أي قطر في وضع التجزئة عن بلوغ كامل أبعادها ومعرضة للتشوه والانتكاس ما لم تعززها وتضمنها الوحدة العربية<sup>(٢٩)</sup>.

وجاءت الأحكام الأساسية واضحة البنود تركزت حول<sup>(٣٠)</sup>:

أولاً: إقامة دولة إتحادية، هدفها العمل على تحقيق الوحدة العربية الشاملة ولها علماً واحداً، وشعار واحداً، ونشيداً واحداً، وعاصمة واحدة، ونظام الحكم فيها ديمقراطي اشتراكي، وشعبها جزء من الأمة العربية، واتحادها مفتوح لجميع الدول العربية الأخرى التي تؤمن بالوحدة العربية، وتعمل من أجل تحقيق المجتمع الاشتراكي الموحد.

ثانياً: يختص اتحاد الجمهوريات العربية بوضع أسس السياسة الخارجية، والنظر في مسائل السلم والحرب، وحماية الأمن القومي، وتخطيط الاقتصاد القومي ووضع السياسات الهادفة لبناء جيل قومي عربي اشتراكي مؤمن. ووضع سياسة إعلامية تخدم أهداف دولة الاتحاد واستراتيجيتها في السلم والحرب وقبول أعضاء جدد في الاتحاد وذلك بإجماع الرأي في مجلس رئاسة الاتحاد.

ثالثاً: تحديد المؤسسات الاتحادية ومهامها، بدءاً من مجلس رئاسة الاتحاد الذي أعتبر السلطة العليا وتتكون من رؤساء الجمهوريات، وينتخب هذا المجلس رئيساً له من بين أعضائه ويتخذ قراراته بالأغلبية، ويتفرع عنه مجلس الوزراء الاتحادي، ومجلس الأمة الاتحادي، والمحكمة الدستورية إلى غير ذلك من الأحكام الأساسية<sup>(٣١)</sup>.

وأعتبر الإعلان الصادر في السابع عشر من نيسان ١٩٧١ جزءاً من الأحكام الأساسية على أن يجري التصديق عليها قبل طرحها على الاستفتاء الشعبي من قبل اللجنة التنفيذية العليا للاتحاد الاشتراكي العربي ومجلس الوزراء ومجلس الأمة في الجمهورية العربية المتحدة ومن قبل مجلس قيادة الثورة في الجمهورية العربية الليبية، ومن قبل القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي ومجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية. وقد سارعت القيادة القطرية لحزب البعث العربي الاشتراكي في العشرين من نيسان ١٩٧١ بالمصادقة على بيان إعلان بنغازي والأحكام الأساسية بقرارها ٢٦٤ لعام ١٩٧١<sup>(٣٢)</sup>.

كما اجتمع مجلس الشعب في الجمهورية العربية السورية في دورته العادية الثانية في الخامس عشر من أيار ١٩٧١، وتلا رئيس المجلس أحمد الخطيب<sup>(٣٣)</sup> كتاب الرئيس حافظ الأسد المتضمن إحالة الأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية والبيان الصادر عن الرؤساء الثلاثة

مع كافة ملحقات الاتفاق للتصديق عليه، ثم أحيل الكتاب إلى لجنتي الدستور والتشريع، ولجنة الشؤون العربية والخارجية وبعد الدراسة وتقديم التقرير اللازم من اللجان وافق المجلس بالإجماع على البيان والأحكام الأساسية.<sup>(٣٤)</sup>

وفي المدة ما بين الثامن عشر والعشرين من أيلول ١٩٧١ أجمع الرؤساء الثلاثة في دمشق، وأقروا مشروع دستور دولة الاتحاد ليعرض على الاستفتاء الشعبي مع إعلان بنغازي وأحكامه الأساسية في الجمهوريات الثلاث وذلك في الأول من أيلول ١٩٧١. حصل الاستفتاء الشعبي وكانت النتيجة بالموافقة وقد أعلنت نتائج الاستفتاء يوم الثاني من أيلول وكانت نسبته ٩٦,٤% في سوريا، وفي مصر ٩٩,٩%، وفي ليبيا ٩٨,٦%، وبدأت الاستعدادات لاستكمال العمل في المؤسسات الاتحادية لممارسة أعمالها المنوطة بها لتحقيق الأهداف التي أشار إليها إعلان بنغازي والأحكام الأساسية للوصول إلى طموحات الشعب العربي.<sup>(٣٥)</sup>

#### ثانياً: المؤسسات الدستورية لدولة اتحاد الجمهوريات العربية

إن الشعب العربي في الجمهورية العربية السورية وفي الجمهورية العربية الليبية وجمهورية مصر العربية، إيماناً منه بأنه جزء لا يتجزأ من الأمة العربية، وأن الجمهوريات الثلاث تؤمن بالمصير العربي الواحد. وإن القومية العربية هي دعوة تحرير وبناء وعدل وسلام، وإنها طريق العرب للوحدة الشاملة، وبناء نظام ديمقراطي واشتراكي يحمي حقوق المواطن ويصون حرياته الأساسية ويدعم سيادة القانون.<sup>(٣٦)</sup>

واستجابة منه لنداء الوحدة العربية التي تحث على مكان الصدارة في الوجدان العربي، والتي عززها الكفاح العربي المشترك ضد الاستعمار والصهيونية والنزعات الإقليمية والحركات الانفصالية وأكدت الثورة العربية المعاصرة ضد التسلط والاستغلال وإهدار حقوق الإنسان السياسية والاجتماعية<sup>(٣٧)</sup>. وثقة منه بأن جميع الإنجازات التي حققها أو يمكن أن يحققها أي قطر في واقع التجزئة تظل مقصرة كامل أبعادها ومعرضة للتشويه والانتكاس مالم تعززها وتصنها الوحدة العربية. وإيماناً بدور الأمة العربية الحضاري في قهر التخلف والتبعية ومساهمة إيجابية منها في دفع عجلة التقدم الإنساني وصيانة السلام والأمن الدوليين وإرساء قواعد العلاقات بين الدول والشعوب على أساس من العدل والقانون. وتنفيذاً للأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية الصادرة في بنغازي في السابع عشر من نيسان ١٩٧١ أقر، بعد التوكل على الله، قيام دولة اتحاد الجمهوريات العربية على أساس المبادئ والأحكام<sup>(٣٨)</sup> التي تم الاتفاق عليها باعتبارها مطالب شعبية، فقد جاء في مادته الأولى، ان الشعب العربي في الجمهوريات الثلاث أقام دولة إتحادية تسمى (إتحاد الجمهوريات العربية) على اساس الاختيار الحر والتساوي في الحقوق. تعتمد الشريعة الإسلامية مصدراً رئيسياً للتشريع مع المحافظة على القيم الروحية كما جاء في

المادة السادسة. وتكفل دساتير الجمهوريات وقوانينها الحد الأدنى من المبادئ والحقوق التي تتعلق بالجرائم وحرية الصحافة والشعائر الدينية والبحث العلمي فضلاً عن حقوق العمل والملكيات كما جاء في المادة الحادية عشر والثانية عشر<sup>(٣٩)</sup>. ونصت المادة الرابعة عشر ان يتولى الاتحاد ممارسة السياسة الخارجية، بالتنسيق بين الجمهوريات الاعضاء في مجال التمثيل الدبلوماسي والقنصلي مع الدول الاجنبية وإبرام الاتفاقيات الأجنبية بما يخص الامور الداخلية التي تعد من اختصاص الاتحاد<sup>(٤٠)</sup>. اما في مجال الدفاع فقد اعتمد نظام قيادة ودفاع عن الجمهورية وقيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب وتحريك القوات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه اثناء العمليات<sup>(٤١)</sup> ويلاحظ بأن ما يخص الدفاع جاءت فقراته مبهمة أو على العكس قليلة التفاصيل ولا سيما موقف هذه الدول من النزاعات العربية الإقليمية. واكتفت بالتركيز على التنسيق والتدريب. أما ما يخص الاقتصاد أكد الباب الثاني من مواد دستور هذا الإتحاد العمل على توحيد السياسات الاقتصادية للجمهوريات الأعضاء وتنسيق التعاون مع المنظمات الاقتصادية والمالية الدولية<sup>(٤٢)</sup>.

أما السلطة التنفيذية فقد أكدت المادة الخامسة عشر على أن يتكون مجلس رئاسة الإتحاد ومن رؤساء الجمهوريات الأعضاء وهو السلطة العليا في ممارسة الاختصاصات المقررة للاتحاد في هذا الدستور وينتخب مجلس الرئاسة رئيساً له من بين أعضائه لمدة سنتين قابلة للتجديد ويضع المجلس لائحة داخلية لتنظيم عمله<sup>(٤٣)</sup>. ويعين مجلس الإتحاد عدداً من الوزراء يتكون منهم مجلس وزراء اتحاد برئاسة رئيس يعينه مجلس الرئاسة كما جاء في المادة الثالثة والعشرين<sup>(٤٤)</sup>. اما المادة التاسعة والعشرين فقد حددت مهام السلطة التشريعية على أن يتكون مجلس الأمة الاتحادي من عشرين عضواً عن كل جمهورية ينتخبهم مجلس الشعب وتكون مدة هذا المجلس أربع سنوات<sup>(٤٥)</sup> وقد حددت المادة السادسة والأربعين مهام السلطة القضائية والتي نصت على أن تشكل محكمة دستورية تتكون من عضوين من كل جمهورية ويعين المجلس رئيساً للمحكمة من بين أعضائها<sup>(٤٦)</sup>. وأهم ما جاء في المادة الرابعة والستين هو إذا وقعت اضطرابات في الداخل والخارج في إحدى الجمهوريات تهدد أمنها تخطر الجمهورية السلطات الاتحادية لكي يقوم المجلس بالإجراءات الضرورية<sup>(٤٧)</sup> وجاءت المادة الثانية والسبعين بأن يتم تبليغ هذا الدستور فور نفاذه كوثيقة رسمية إلى كل الدول العربية والجامعة العربية<sup>(٤٨)</sup>.

### ثالثاً: أهم الإنجازات التي قامت بها دولة اتحاد الجمهوريات العربية

حققت دولة إتحاد الجمهوريات العربية بعض الإنجازات على أصعدة مختلفة فلم يكن من السهل لدولة الإتحاد تجاوز كثير من العقبات التي واجهتها بسبب الظروف التي كانت سائدة في

المنطقة العربية التي لم تسمح لها أخذ الفرصة الكافية لتحقيق الإنجازات وعلى الرغم من ذلك فإنها استطاعت تحقيق بعض الإنجازات، في المجالات الآتية :

#### أولاً: الشؤون السياسية

مارس الاتحاد أعماله وفقاً للأحكام الأساسية لاتحاد الجمهوريات العربية والدستور الاتحادي، وإن الاعتراف للاتحاد بإختصاصاته في المجال الدولي لم يترتب عليه انتهاء الشخصية الدولية للجمهوريات الأعضاء في الاتحاد أو حرمانها من ممارسة اختصاصاتها في المجال الدول ضمن الأمور التي لا يختص بها الإتحاد<sup>(٤٩)</sup>، فقد أقر مجلس رئاسة الإتحاد في دورته الثانية بالقاهرة للمدة من ٢٢-٢٤ كانون الأول ١٩٧١ إلغاء الوجود الدبلوماسي والقنصلي لدول الإتحاد تأكيداً للكيان السياسي الموحد لدولة الإتحاد وقيام كل جمهورية عضو بإنشاء مكتب للعلاقات لدى الدول الأخرى<sup>(٥٠)</sup>.

عقد في دمشق دورة لمجلس الشؤون السياسية الخارجية في الأول من تشرين الثاني ١٩٧٢ وتناول في هذه الدورة عدداً من القضايا وتنسيق موقف دولة الإتحاد إزاءها وتنسيق التمثيل الدبلوماسي والقنصلي بين جمهوريات دولة الإتحاد<sup>(٥١)</sup>. ولعل الاجراء الوحيد الذي خرج إلى حيز التنفيذ في هذا المجال هو إلغاء السفارات في الدول الثلاث واحلال مكتب للعلاقات يقوم مقامها ويرأسه مدير للمكتب يقوم بمهام السفير<sup>(٥٢)</sup>، أما فيما يتعلق بتنسيق مواقف دول الإتحاد في السياسة الخارجية فلم يكن من السهل السير فيه لأن طريقه محفوف بالمصاعب وملئاً بالعقبات نظراً لاختلاف توجهات كل دولة من الدول الثلاث في سياستها الخارجية فضلاً عن أن الظروف التي كانت سائدة آنذاك في المنطقة العربية لم تسمح في هذا المجال لتحقيق بعض الانجازات الأخرى، بسبب الاحداث السياسية التي شهدتها المنطقة آنذاك.

#### ثانياً: الشؤون الاقتصادية :

لقد أناطت الأحكام الأساسية لدولة اتحاد الجمهوريات العربية والدستور الاتحادي في مجال الاقتصاد وضع خطط التنمية المشتركة التي تكف لتحقيق التكامل فيما بين اقتصاديات الجمهوريات الأعضاء مما شكل الإطار العام للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجمهوريات الاعضاء وكان ابرزها ما تعلق بتنسيق الخطة الاقتصادية وتكوين الوحدة الجمركية وتوحيد المناهج والمصطلحات الاحصائية والتخطيطية<sup>(٥٣)</sup> ولوحظ على مهام المجلس انها لم تتجاوز التنسيق وتحقيق التكامل ولم تتناول قيام وحدة اقتصادية بين الجمهوريات الاعضاء؛ فالتوحيد الذي جرى الحديث فيه تعلق ببعض السياسات الاقتصادية والنقدية.

أصدر مجلس الرئاسة القرار رقم ٣ لعام ١٩٧٢ بشأن نظام عمل المجلس الوزاري الاتحادي الذي تضمن مهام المجلس الوزاري الاتحادي وصلاحياته فيما يخص اقتراح الخطط وبرامج مشروعات القوانين والقرارات الاتحادية واللوائح التنفيذية ومن ثم الدعوة الى عقد جلسات المجلس العادية وكذلك مهام الوزراء الاتحاديين وصلاحياتهم<sup>(٥٤)</sup>.

### ثالثاً: المواصلات:

لقد حرص مجلس شؤون النقل والمواصلات على وضع خطة متكاملة لربط أقطار دولة الإتحاد بمختلف وسائل النقل البحري والبري والجوي، فبحث المجلس في دورة انعقاده العادي الأول والثاني والثالث انشاء مؤسسات وشركات للنقل البحري والبري والجوي، كما قام بدراسات متعمقة في هذا المجال، وتم عرض هذه الدراسات على المجلس الوزاري الاتحادي الذي اقر مشروعات قوانين بعض هذه الشركات على النحو الآتي<sup>(٥٥)</sup>:

١- صدر قرار مجلس الرئاسة رقم ٥ لعام ١٩٧٤ بإنشاء شركة الإتحاد العربي للنقل البحري، كما أصدر وزير الدولة رئيس مجلس شؤون النقل والمواصلات القرار رقم ٣ لعام ١٩٧٥ لتشكيل اللجنة التأسيسية لشركة الإتحاد العربي للنقل البحري التي باشرت مهامها في ١ آذار لعام ١٩٧٥.

٢- صدر قرار مجلس الرئاسة بالقانون رقم ٤ لعام ١٩٧٤ بإنشاء شركة الإتحاد العربي للنقل البري كما صدر القرار رقم ٥ لعام ١٩٧٥ بتشكيل اللجنة التأسيسية لشركة الإتحاد العربي للنقل البري.

٣- أوصى مجلس شؤون النقل والمواصلات في دورة انعقاده الرابع الذي انعقد بالقاهرة في المدة من ٦ - ١٠ نيسان ١٩٧٥ بأن تجتمع اللجنة الفنية الدائمة لشؤون النقل الجوي لدراسة مشروع إقامة مؤسسة الإتحاد العربي للنقل الجوي.

### رابعاً: التربية والتعليم :

أصدر مجلس رئاسة دولة اتحاد الجمهوريات العربية القرار رقم ٦ لعام ١٩٧٢ بإنشاء مجلس شؤون الثقافة والتعليم بوضع سياسة تعليمية وتربوية وثقافية تستهدف بناء جيل قومي عربي اشتراكي ومؤمن<sup>(٥٦)</sup>، وعلى هذا الصعيد فقد أوصى مجلس الأمة:

أ- توحيد وتطوير المناهج والكتب الدراسية في المراحل التعليمية المختلفة في دولة الإتحاد بما يتفق وأهداف الثورة العربية والقومية العربية الأخرى.

ب- الإسراع في وضع قرارات وتوصيات مجلس شؤون الثقافة والتعليم في دورته الأولى موضع التنفيذ<sup>(٥٧)</sup>.

ج- إنشاء مجمع لغوي عربي يتم التمثيل فيه من المجامع اللغوية الموجودة في جمهوريات الإتحاد.

#### خامساً: الدفاع والأمن القومي :

لقد تحملت دولة اتحاد الجمهوريات العربية مسؤولية الدفاع عن الجمهوريات الأعضاء فنصت الفقرة الثانية من المادة الرابعة عشرة على<sup>(٥٨)</sup>:

أ- تنظيم وقيادة الدفاع عن اتحاد الجمهوريات العربية.

ب- قيادة عسكرية مسؤولة عن التدريب والعمليات.

ت- تحريك القوات بين الجمهوريات بقرار من مجلس الرئاسة أو من يفوضه في ذلك أثناء العمليات .

ث- التنسيق بين الصناعات العسكرية في الجمهوريات الأعضاء، كما مارس اتحاد الجمهوريات مسؤولية حماية الأمن القومي ووضع الخطط اللازمة لتأمين دولة اتحاد الجمهوريات العربية.

#### سادساً: الإعلام :

أناطت الأحكام الأساسية لدولة الاتحاد بوضع سياسة إعلامية اتحادية تخدم أهداف الاتحاد وإستراتيجياتها في السلم والحرب ، وأكد هذا دستور اتحاد الجمهوريات العربية في مادته الرابعة عشرة ثم وضعه مجلس رئاسة الاتحاد موضع التنفيذ بقراره رقم ٩ لعام ١٩٧٢ بإنشاء مجلس شؤون الإعلام الذي عقد دورته الأولى في المدة من ١٥-١٨ نيسان ١٩٧٢ وأوصى بتوحيد وكالات الأنباء في الجمهوريات الأعضاء ، وإنشاء مؤسسة اتحادية لتوزيع البرامج الإذاعية المرئية والمسموعة ، وإنشاء إذاعة اتحادية وتوحيد البرامج الإذاعية ، وإلغاء الرقابة التي تحول دون تداول المطبوعات الصادرة في الجمهوريات الأعضاء<sup>(٥٩)</sup>فأن مثل هذا الإلغاء كان ضرورياً لضمان سهولة انسياب الأفكار والمؤلفات لنقل الفكر وتبادل الآراء وإطلاع كل طرف على آراء الطرف الآخر وبالتالي سيخدم أهداف الاتحاد ويساعد على التعريف بها ونشر المعرفة عنها بين جماهير الشعب في دولة الاتحاد.

وعلى إثر الزيارة التي قام بها الرئيس المصري محمد أنور السادات إلى فلسطين المحتلة في تشرين الثاني من عام ١٩٧٧ وتوقيعه لمعاهدة الصلح مع (إسرائيل) في ٢٦ آذار ١٩٧٩ وتطبيقاً منهما لنصوص إعلان بنغازي عن قيام اتحاد الجمهوريات العربية بين جمهورية مصر العربية والجمهورية العربية السورية والجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، الصادر في

مدينة بنغازي في ١٧ نيسان ١٩٧١، والذي قام انطلاقاً من الحقيقة الكبرى التي عبر عنها التاريخ الطويل، وهي إن وحدة الوطن العربي بما تتيحه من إمكانيات، وبما توفره من طاقات سياسية وعسكرية واقتصادية، هي الرد الحاسم على تحديات الاستعمار والصهيونية، وهي السبيل إلى استرداد الكرامة وتحرير الأرض<sup>(٦٠)</sup>.

وتأسيساً على الأحكام الأساسية لدستور اتحاد الجمهوريات العربية، والتي تجعل من أهداف هذا الاتحاد هو العمل على تحرير الأرض العربية المحتلة ودعم حركة التحرير الوطني العربية، ونظراً لأن الرئيس أنور السادات، رئيس جمهورية مصر العربية، قد انتهك المبادئ والأهداف التي قام عليها اتحاد الجمهوريات العربية بزيارته (إسرائيل) في تشرين الثاني ١٩٧٧، وتقريطه بالحق القومي للأمة العربية في التحرير، فقد اجتمع الرئيس معمر القذافي أمين عام مؤتمر الشعب العام للجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية، والرئيس حافظ الأسد رئيس الجمهورية العربية السورية، بصفتيهما عضوين في مجلس رئاسة دولة الاتحاد، وقد قررا ما يأتي<sup>(٦١)</sup>:

١. عزل الرئيس محمد أنور السادات عن رئاسة دولة اتحاد الجمهوريات العربية.
٢. نقل جميع مؤسسات دولة اتحاد الجمهوريات العربية إلى مدينة طرابلس بالجماهيرية العربية الليبية الشعبية الاشتراكية.
٣. تنشيط مؤسسات دولة اتحاد الجمهوريات العربية بما يؤهلها لأن تكون نواة فعالة لوحدة عربية شاملة.
٤. العمل على دعوة الدول العربية الأخرى للانضمام إلى دولة الاتحاد.

### رابعاً : موقف العراق من دولة اتحاد الجمهوريات العربية ١٩٧١

اتسم الموقف العراقي من دولة اتحاد الجمهوريات العربية بالمعارضة والانتقادات الشديدة التي ركزت على تنفيذ الادعاءات بأن الاتحاد قام نتيجة إرادة شعبية ، ومشاركة الملايين من أبناء الشعب العربي في الأقطار الثلاث في تأييدها والاستفتاء عليها وحظيت بتأييد الشعب العربي ، والواقع انه لو كان إقامة دولة الاتحاد وفق ذلك لاستمرت ، ولم تتعرض للانهايار بعد مدة قصيرة ، في حين أن الزمن برهن أن الاتحاد لم يكن كذلك ، إذ لو اتحدت سورية مع جاراتها القريبات - العراق ولبنان والأردن - لكان ذلك يؤلف قاعدة للنضال الوحدوي ، ومنطلقاً للوحدة أفضل من اتحاد سورية مع دولة عربية بعيدة عنها كمصر وليبيا ، فالاتحاد لم يؤمن تحقيق الوحدة العسكرية التي هي الشرط الأساسي في أي وحدة تتوجه كلياً نحو تحرير فلسطين والأراضي العربية المحتلة كافة ، وبذلك فإن الاتحاد لم يكن اتحاداً بل هو اقرب للعلاقات المحورية ، ولا تضمن غير مصالح الحكومات الداخلة فيه<sup>(٦٢)</sup>.

عقدت القيادتان القومية والقطرية لحزب البعث ومجلس قيادة الثورة في العراق يوم الخامس عشر من آذار عام ١٩٧٢، اجتماعاً مشتركاً انتقدت فيه مشروع دولة اتحاد الجمهوريات العربية، وقالت ببيانها ((إن المشروع يهدف إلى إقامة صلح مع العدو (الصهيوني) والتفريط بمصالح وحقوق امتنا العربية وشعبنا في فلسطين، وهذا المشروع ما هو إلا أحد المشاريع القريبة للمشاريع الاستسلامية التي أعلنت منذ مشروع روجرز ١٩٧٠))<sup>(٦٣)</sup>، وقد تقرر في الاجتماع المشترك الذي عقد في القصر الجمهوري ببغداد ما يأتي:

- ١- شجب مشروع إقامة الدولة العربية المتحدة، وكل المشاريع المتخاذلة والاستسلامية المتشابهة.
- ٢- التحرك للقاء الأشقاء في قطري سورية ومصر، لطرح مشروع فوري يعزز إمكانية الصمود ويطوق التداعي ويجهض التآمر، وان هذا المشروع الوحدوي، على الرغم انه يستهدف هذين القطرين الشقيقين بالدرجة الأولى لاعتبارات معروفة، الا أنه سيبقى مفتوحاً أمام كل قطر عربي شقيق يتوفر لديه الاستعداد الكامل للقبول بمنطلقاته ومضامينه.

بدا واضحاً مدى الاستياء والانزعاج العراقي من مشروع دولة اتحاد الجمهوريات العربية، وذلك ناتج من تجاهل هذه الدول لدعوة العراق للانضمام، على اعتبار أن تلك المشاريع الوحدوية تتسجم مع طروحات ومبادئ البعث الحاكم في العراق.

انتقدت الحكومة العراقية الاتحاد، ووصفته بأنه لم يركز في أهدافه ودستوره على الحاجات القومية التي تفرضها المعركة المصيرية بين الأمة العربية من جهة وبين الامبريالية والصهيونية من جهة أخرى<sup>(٦٤)</sup>.



طرح العراق يوم السادس عشر من آذار عام ١٩٧٢ مشروعاً للوحدة على كل من سورية ومصر سمي (بمشروع الوحدة المقاتلة) لمجابهة حالة التداخي في الواقع العربي، وحشد الطاقات العربية على طريق التحرير، مستنداً بذلك على برنامج كفاحي سياسي، واقتصادي وعسكري طويل الأمد، ضمن إستراتيجية مرسومة لا تنفي إمكانية اللجوء إلى سياسات مرحلية وتكتيكات معينة<sup>(٦٥)</sup>.

جاء في بيان المشروع الذي طرح من قبل الحكومة العراقية في السادس عشر من آذار (( إن الحكومة العراقية قررت اللقاء مع سورية ومصر لطرح المشروع الوحدوي عليهما بما يعزز إمكانية الصمود ويطوق التداخي ويجهض التآمر))<sup>(٦٦)</sup>.

تضمن مشروع الاتحاد الذي اقترحه العراق على سورية ومصر الأسس الآتية<sup>(٦٦)</sup>:

١- وحدة السياسة الخارجية والتمثيل الدبلوماسي والجيش والاقتصاد والإعلام والتخطيط، وكل ماله علاقة بشؤون الدفاع والأمن القومي ومسألة الصمود والتحرير في معركة المصير العربي.

٢- ان يكون الاتحاد مفتوحاً لانضمام اي قطر عربي يرغب في ذلك.

٣- ان يضمن دستور الاتحاد جميع الحريات الشخصية والسياسة العامة للجماهير والمؤسسات الوطنية والقومية.

٤- يتضمن الاتحاد إيجاد محكمة دستورية ومجلسين أحدهما يمثل الجمهوريات والآخر يمثل عدد السكان في كل جمهورية والقرارات تتخذ بالأغلبية.

٥- نص المشروع على أن هدفه هو تلبية الضرورات القومية المصرية للأمة العربية.

قام وفد عراقي برئاسة نائب رئيس مجلس قيادة الثورة صدام حسين<sup>(٦٧)</sup> بزيارة إلى دمشق في أواخر شهر آذار عام ١٩٧٢، لطرح المشروع على المسؤولين السوريين، إلا أن استجابة السوريين لم تكن مشجعة، إذ على الرغم من البيان المشترك الصادر عن الجانبين أكد على أهمية العمل الوحدوي كطريق سياسي ومهم لتحقيق أهداف الأمة العربية، وحثية المواجهة مع العدو، ولاسيما وان الجانب السوري سيعرض المقترحات العراقية على مجلس رئاسة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، إلا أن الاستجابة السورية كانت سلبية من وجهة نظر العراق إذ طلب من العراق الانضمام إلى اتحاد الجمهوريات العربية، دون تحديد واضح لموقعه ومهامه في النضال من أجل التحرير.<sup>(٦٨)</sup> كان الرفض السوري ينطلق من شكوكه بالمشروع العراقي، وللاعتقاد أن العراق قد طرحه كنوع من المزايدة، وذلك ما أكده نائب الرئيس العراقي صدام حسين<sup>(٦٩)</sup> الذي قال (( لم نكن نقصد به المزايدة... قلنا نحن لسورية نكون جبهة واحدة وبمعنى

أوضح أن يذهب جيش العراق إلى الأراضي السورية لكي يقاتل الكيان (الصهيوني) وان يوضع الاقتصاد العراقي في خدمة إستراتيجية القتال وان يذهب رجال العراق إلى هناك ، وهذا لا يعني (المزيدة) (٧٠) . رد نائب الرئيس العراقي صدام حسين على وجهة نظر السوريين في رفضهم للمشروع قائلاً (( إن حجة الحكومة السورية في رفض المشروع كانت بسبب انفصال الحزب ، وغيره مما قالوه من كلام ... ثم تبين بعد ذلك أنهم أصدروا نشرة داخلية للحزب ، الجناح السوري، تبرر رفضهم المبادرة العراقية في أن سورية كانت مرتبطة مسبقاً مع مصر وليبيا بدولة اتحاد الجمهوريات العربية (٧١) . وفي السادس والعشرين من آذار عام ١٩٧٢ انتقل صدام حسين من دمشق إلى القاهرة لطرح المشروع العراقي على الحكومة المصرية، وأجرى محادثات مع المسؤولين المصريين برئاسة نائب الرئيس المصري محمود فوزي (٧٢) . وتدارس الجانبان الظروف التي مر بها الوطن العربي، واتفق الجانبان على ضرورة وضع جميع الطاقات العربية العسكرية والاقتصادية والسياسية في خدمة المعركة (٧٣) . وكانت الحكومة المصرية قد اجتمعت قبل وصول الوفد العراقي بقصد دراسة المواضيع التي يحتمل أن يثيرها الوفد العراقي إذ قدم سفير مصر لدى العراق النصيحة لحكومته بأن تشجع تلك الخطوة وتباركها، لاسيما وان رجال الحكم في العراق مخلصون في إيمانهم بالقومية العربية (٧٤) .

أظهرت الحكومة المصرية شكوكها بالمبادرة العراقية، وتراوح رأيهم بين الحذر والتخوف، وبين الرفض الصريح إذ أعلن احد أعضاء الحكومة رفضه لطريقة لا تخلو من الاتهام حين قال ((لا اعتقد أنهم يرغبون في أي نوع من الاتحاد أو الوحدة العربية ولأعتقد أنهم سوف يشاركون بأية قوات عسكرية في المعركة ضد (إسرائيل) مهما قالوا ذلك، وان المبادرة العراقية ليست سوى مناورة حزبية (٧٥) .

أخذت المباحثات تدور في حلقة مفرغة أثناء اجتماع الوفدين، إذ تحدث رئيس الوفد المصري محمود فوزي باسم الوفد المصري وهو دبلوماسي محنك اعتمد على الكلمات المرنة والمعاني الواسعة واسترسل بالحديث لمدة ساعة أو أكثر دون أن يستطيع مستمعه أن يفهموا حقيقة ما يعنيه، وبالتالي فإنه ترك الباب مفتوحاً للمناورة والمراوغة، ويقول الفريق سعد الدين الشاذلي في مذكراته ((إن أحد أعضاء الوفد سألني ماذا يريد الدكتور فوزي؟ فأجبتة أنا لا افهم شيئاً ، ولكن هذا هو بالضبط ما يريده الدكتور فوزي، انه لا يريد لأحد أن يفهم ما يريد أن يقوله (٧٦) . وأشار الدكتور محمود فوزي في مذكراته ، كان الوفد المصري حريصاً على أن لا يخطو أي خطوة باتجاه العراق حتى لا يؤثر على العلاقات المصرية السورية، وكان لا يأخذ الضمانات والتأكيدات التي قدمها الوفد العراقي مأخذ الجد، وانتهت المباحثات دون الوصول إلى أي حل ، وعاد الوفد العراقي إلى بلاده يوم ٢٨ آذار ١٩٧٢ (٧٧) ، وبذلك تبين أن الموقف

المصري مشابهاً تماماً للموقف السوري، إلا أن عدم الاستجابة للمشروع العراقي كان نابغاً أساساً من خلفيات عدم الثقة والخلافات بين العراق من جهة وكل من مصر وسورية من جهة أخرى ، إذ أن الأسباب الحقيقية لهذا الموقف السلبي الذي اتخذته سورية ومصر من المشروع العراقي تكمن فيما يأتي<sup>(٧٨)</sup>:

- ١- اختلاف وجهات النظر الجهرية، إذ نجد أن سورية ومصر اتجها نحو التسوية مع العدو (الإسرائيلي) وليس تحرير الأرض العربية المغتصبة الذي يؤكد عليه المشروع العراقي.
  - ٢- إن إستراتيجية الصمود والتحرير ترحح الأقطار العربية المرتبطة بالدول الغربية، وهذا يعني قطع المساعدات المادية عن الأنظمة المعنية بالتسوية السائرة في ركاب هذه الدول.
  - ٣- إن حكام سورية ومصر لا يؤمنون بالوحدة العربية بقدر ما يستهدفون البقاء في السلطة عن طريق قبول التسوية وكسب رضا الولايات المتحدة الأمريكية، وإلا لرحبوا بالمشروع العراقي بدلاً من رفضه، ولوجدوا فيه مشروعاً متمماً لوحدهم مع ليبيا. لذا تبين أن هذه الدول غير راغبة في التجاوب مع المشروع الذي قدمه العراق لأنها أصلاً دعت إلى دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة دون دعوة العراق إليه، الأمر الذي قابله العراق بالتشكيك.
- كان لإعلان دولة اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة بين سورية ومصر وليبيا والسودان دوراً كبيراً على مستوى العالم، واستمر بقوة لسنوات على الرغم من كل المؤامرات والضغطات ولم يستطع أحداً من الناحية الدستورية حل هذا الاتحاد لان الرئيس معمر القذافي اشترط بأن يتم الاتحاد باستفتاء الشعب العربي في جمهوريات الاتحاد ولا يحل إلا باستفتاء ولذلك لم يجرؤ أيّاً من الرؤساء طلب حل هذا الاتحاد لأنهم يعرفون مسبقاً موقف الجماهير العربية التي لن تسمح بالتراجع أو بحل الاتحاد.

لا أحد منا سعيد بما وصل إليه حال الأمة ... وعلى الرغم من كل ذلك فمزال الوجدويون الأحرار وشباب هذه الأمة يطمون بحلم الوحدة وبالعزم الأكيد بأن شمسنا سوف تشرق يوماً وان هذه الأمة لن تموت وتتحدى الفناء لتأخذ المكان الذي يليق بها.

## الخاتمة:

توصل الباحث إلى مجموعة من الاستنتاجات كان أبرزها:  
أولاً: إن الاتحاد بين الدول العربية لم يكن من السهولة تحقيقه ففي القاهرة لقي الاتحاد معارضة كبيرة من أغلبية أعضاء اللجنة التنفيذية للاتحاد الاشتراكي العربي بسبب انفراد الرؤساء بالقرار بعيداً عن المؤسسات الدستورية أما في سورية فقد كان هدف الأسد هو الخروج من عزلته الإقليمية، بينما سعى القذافي إلى تحقيق نصر سياسي وسط رفض كبير من قواته المسلحة التي رأت أن دخوله للاتحاد مضيعة للوقت.

ثانياً: على الرغم من أن نتائج الاستفتاء في البلدان الثلاثة كانت عالية جداً إلا أن القادة السياسيين فشلوا في تحقيق الوحدة، وإن السبب لعدم نجاح الاتفاق هو اختلاف الدول الثلاثة على بنود الاتفاق.

ثالثاً: إن الاتحاد الثلاثي اكتفى بتوحيد العلم والشعارات والعاصمة، وتجاهل التوحيد الجدي للجيش والتنظيم الشعبي والتخطيط الاقتصادي، وغمض عينيه عن ضربات التصفية التي وجهت للعمل الفدائي في أكثر من موقع، إن اتحاد كهذا لن يحقق طموح الجماهير، ولن يحوز على ثقتها وتأييدها، وبالتالي لن يكتب له التقدم والنجاح.

رابعاً: إن أية تجربة وحدوية مطلوب تحقيقها يجب أن تستوعب المسببات التي قادت إلى انفصال وحدة عام ١٩٥٨ بين سوريا ومصر وتعثر تحقيق الوحدة الثلاثية بين سوريا ومصر والعراق عام ١٩٦٣ لأنها تعتبر ميدان أساسي لإغناء العمل الوحدوي بالكثير من الضوابط والشروط المطلوبة لحماية الوحدة وهذا ما ينطبق على الاتحاد الثلاثي ما بين مصر وسوريا وليبيا للأسف لم يستفاد من التجارب الماضية للوحدة.

خامساً: إن هدف الوحدة هو مطلب شعبي لا يتحقق مجرد إعلان الاتفاقية، بل يتم من خلال النضال الجماهيري المعبأ من قبل القوى المؤمنة بالوحدة، فماذا نستطيع نحن العرب أن نفعل دفاعاً عن بلادنا ووجودنا إذا لم نسلك الطريق الوحيد للقوة، ألا وهو تكوين دولة قوية متحدة في المنطقة.

سادساً: إن شكل الوحدة ومضمونها لا يتحددان من خلال رغبات فردية، بل عبر استيعاب القوانين المؤثرة في المجتمع، لكن تشكل الوحدة إحدى الأدوات الأساسية التي تحسم الصراعات المؤثرة لصالح أهداف الأمة العربية وهذا يفرض أن تكون الوحدة مقاتلة أي تستهدف وضع الطاقات باتجاه مستلزمات التحرير ومتطلبات المعركة الأمر الذي يفرض على المستوى الوحدوي أن يكون محتوى كفاحياً وشعبياً وهذا يدعونا للقول أن الاتحاد

الثلاثي ابتعد عن هذه الصيغ وبالتالي مناقضته للأشكال الوجودية السليمة بقدر ما استهدف خدمة الأنظمة السائدة في هذه الأقطار ومحاولة الهروب من أزماتها الداخلية. سابعاً:- لاحظنا ظاهرة البرود وعدم الاكتراث، عند الجماهير العربية، ومختلف المنظمات الشعبية العربية بالقياس لما لاقته وحدة عام ١٩٥٨، لان هذه الجماهير تدرك، إن هذا الاتحاد مرتبط بشكل أو بآخر بسياسة التطلع نحو الحل السلمي، ومفتقر إلى الروح الثورية، وان المسؤولين في الاتحاد تخلوا عملياً عن هدف تحرير فلسطين، وجعلوا هدفهم إزالة آثار عدوان حزيران ١٩٦٧ عن طريق المفاوضات، وليس الكفاح المسلح.

ثامناً:- كان زعماء الاتحاد يرون ضرورة العمل على دعم الجبهة الشرقية، بحشد كافة القوى على خط المواجهة مع العدو، ولكننا وجدنا ان السياسة الواقعية لدول الاتحاد مخالفة، إذ أن الطاقات كلها لم تحشد للمعركة، كما أن التصريحات من كبار المسؤولين في دول الاتحاد، حول الموافقة على عقد معاهدة سلام مع (إسرائيل)، أصبحت معروفة ومعلنة وغير مستتكرة، وبعد فهل من الممكن تحرير الأرض بطريق الحل السلمي وبأسلوب المفاوضات؟ وهل صادف في تاريخ الشعوب ماضياً وحاضراً، إن حررت ارض اغتصبت بالقوة، عن طريق الكلام والتفاوض!؟

تاسعاً: لقد نصت المادة التاسعة من دستور اتحاد الجمهوريات الثلاث على انه تقبل عضوية الاتحاد بقرار جماعي من مجلس الرئاسة التي تؤمن بالوحدة العربية وتعمل من اجل تحقيق المجتمع العربي الموحد وترتضي العمل بإحكام هذا الدستور، ومعنى هذا أن الانضمام لاتحاد الجمهوريات العربية لم يكن مفتوحاً لكل الدول العربية التي ترغب في ذلك، بل جعل الانضمام إليه مغلقاً حين اشترط على ضرورة أن تكون الدولة التي تود الانضمام جمهورية، وبهذا خرجت من هذا النطاق كل الدول العربية التي تتخذ أنظمة ملكية أو أميرية أو وراثية فضلاً عن إيمان الدولة الراغبة في الانضمام بالاشتراكية والعمل من اجل تحقيق المجتمع العربي الاشتراكي الموحد.

عاشراً:- بينت المادة الثامنة عشرة من دستور دولة الاتحاد أن قرارات مجلس الرئاسة تصدر بالأغلبية، فيما عدا المسائل التي يشترط فيها الدستور بالإجماع في مجلس الرئاسة قد شل عمله إلى حد كبير فأن اتفاق جميع الأطراف على رأي واحد وفي مسألة بعينها صعب كل الصعوبة، واشتراط الإجماع هو تعطيل لأعمال المجلس في كثير من الأحيان.

حادي عشر:- إن هذا التراجع في صيغ الوحدة بين الدول العربية ظاهرة تلتفت النظر لأنها تكررت واستمرت ثم تكرست تكريساً نهائياً عندما لم تفكر أية دولة عربية أن تتحد مع أخرى منذ ذلك التاريخ، بينما العالم يشهد تكتلات وصوراً متقدمة من الوحدة والاتحاد لعل أقربها إلينا وأبرزها هو الاتحاد الأوروبي.

## هوامش البحث:

ملاحظة: سأذكر هنا معلومات كاملة عن المصادر والمراجع عند ذكرها لأول مرة مما يغنينا عن اعداد جريدة للمصادر والمراجع.

١. جمال عبد الناصر: ولد عام ١٩١٨ في اسبوط بجمهورية مصر العربية. أكمل دراسته الأولية في الإسكندرية والقاهرة. تخرج من الكلية الحربية عام ١٩٣٨. اشترك في ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ مع مجموعة من الضباط الأحرار التي أطاحت بالنظام الملكي في مصر ثم أصبح رئيساً للجمهورية حتى وفاته في ٢٨ أيلول ١٩٧١، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مج ٢، بيروت، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، ١٩٩٠، ص ٧٥.
٢. محمد جعفر نميري: ولد عام ١٩٣٠ في مدينة ام درمان بالسودان. تلقى تعليمه في مدارس ام درمان. التحق بالكلية الحربية في الخرطوم عام ١٩٥٠ وتخرج منها عام ١٩٥٢ ثم حصل على شهادة الماجستير في العلوم العسكرية في الولايات المتحدة الامريكية. تزعم حركة ٢٥ أيار عام ١٩٦٩ فأصبح رئيساً لمجلس قيادة الثورة ثم انتخب رئيساً للجمهورية عام ١٩٧١، لجأ إلى مصر بعد الانتفاضة الشعبية في نيسان عام ١٩٨٥ ثم عاد إلى السودان إلى أن وافاه الأجل في ٣٠ آذار عام ٢٠٠٠، عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مج ٦، المصدر السابق، ص ٧٩.
٣. معمر القذافي: ولد عام ١٩٤٢ في مدينة سرت بلبييا. تلقى تعليمه الأول في سبها. أكمل دراسته الاكاديمية العسكرية في بنغازي. أرسل في بعثة للتدريب العسكري إلى بريطانيا عام ١٩٦٥. وصل إلى السلطة في ليبيا عن طريق انقلاب عسكري خلع الملك ادريس السنوسي عام ١٩٦٩. عبد الوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، مج ٦، المصدر السابق، ص ٢٥٦.
٤. الوثائق العربية لعام ١٩٦٩، الوثيقة رقم ٤٦٣، ص ٧٨١-٧٨٢.
٥. صحيفة الأهرام، القاهرة، في ٢٨ كانون الثاني ١٩٦٩.
٦. مركز دراسات الوحدة العربية، المشاريع الوجدوية العربية ١٩١٣-٢٠٠٩ (الوثائق)، اعداد قسم التوثيق والمعلومات، بيروت، ٢٠٠٩، ص ٤٣٣.
٧. الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، الوثيقة رقم ١٦، ص ٣٤.
٨. الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، الوثيقة رقم ٤١٠، ص ٧٥٠.
٩. حافظ الأسد: ولد عام ١٩٣٠ في قرية القرداحة بمحافظة اللاذقية، التحق بالأكاديمية العسكرية في حمص عام ١٩٥٢، ثم التحق بالكلية الجوية وتخرج منها برتبة ملازم طيار عام ١٩٥٥، قائد القوات الجوية السورية ١٩٦٤-١٩٧٠، وزير الدفاع السوري ١٩٦٦-١٩٧٠، تولى منصب رئيس الوزراء ووزير الدفاع ١٩٧٠-١٩٧١، قاد في ١٦ تشرين الثاني ١٩٧٠ الحركة التصحيحية وحسم النزاع بين التنظيم المدني لحزب البعث، جناح نور الدين الاتاسي- صلاح جديد وبين الجناح العسكري للحزب بقيادة حافظ الأسد، اصبح في عام ١٩٧١ رئيساً للجمهورية العربية السورية حتى وفاته في ١٠ حزيران عام ٢٠٠٠، عبد الوهاب الكيالي، مج ٦، الموسوعة السياسية، المصدر السابق، ص ٢١٣.

١٠. محمد أنور السادات: ولد عام ١٩١٨ في قرية ميت أبو الكوم بمحافظة المنوفية، اكمل دراسته الثانوية في القاهرة ثم التحق بالكلية الحربية عام ١٩٣٥ وتخرج منها عام ١٩٣٨، عضو في تنظيم الضباط الاحرار، شارك في ثورة تموز عام ١٩٥٢، تولى السادات مناصب عديدة منذ بداية الثورة منها عضو محكمة الثورة، رئيساً للبرلمان، ثم عين بعد ذلك نائباً للرئيس الراحل جمال عبد الناصر، وبعد وفاة عبد الناصر في أيلول عام ١٩٧٠ عين السادات رئيساً للجمهورية إلى أن اغتيل في ٦ تشرين الأول من عام ١٩٨١، عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية، مج ٦، المصدر السابق، ص ٧٣.
١١. صحيفة الأهرام، القاهرة، في ٢٨ تشرين الثاني، ١٩٧٠.
١٢. جي. بي. كاي، الوثيقة رقم ٤٧ في ١ تموز ١٩٧١ من السفارة البريطانية في القاهرة إلى ايه. دي بارسون، مكتب الكومنولث والشؤون الخارجية ١٥.
١٣. صحيفة الأهرام، القاهرة، في ١٤ نيسان ١٩٧١.
١٤. حزب البعث العربي الاشتراكي، المكتب الثقافي القومي، العددان الرابع والخامس، السنة الرابعة، ١٩٧٢، ص ٦٣-٦٤.
١٥. حزب البعث العربي الاشتراكي، المكتب الثقافي القومي، العددان الرابع والخامس، السنة الرابعة، ١٩٧٢، ص ٦٤-٦٥.
١٦. جي. سي. كاي، الوثيقة رقم ٤٧ في ١ تموز ١٩٧١، من السفارة البريطانية في القاهرة إلى ايه. دي بارسون، مكتب الكومنولث والشؤون الخارجية ١٥.
١٧. الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الوثيقة رقم ٢٠١، ص ٣٠٥-٣٠٦.
١٨. وثيقة رقم ٥٢ في ٢٨ نيسان ١٩٧١، من السفارة البريطانية في باريس الى: جي. بي. كاي، إدارة شمال افريقيا ١.
١٩. وثيقة رقم 34.A في ٢٨ نيسان ١٩٧١، من السفارة البريطانية في باريس الى: آر. سي. هوب. جونز، إدارة شمال افريقيا ١.
٢٠. وثيقة رقم ٥٣ في ٣٠ نيسان ١٩٧١ إلى السفارة البريطانية في انقرة، باريس، واشنطن، موسكو، تل ابيب، عمان، بيروت، طرابلس، روما، بروكسل.
٢١. المصدر نفسه.
٢٢. صحيفة الاهرام، القاهرة، في ١٧ نيسان ١٩٧١.
٢٣. الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الوثيقة رقم ٢٠١، ص ٣٠٥-٣٠٦.
٢٤. الوثائق العربية لعام ١٩٧١، المصدر نفسه.
٢٥. الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الوثيقة رقم ٣٦٨، ص ٥٦٢-٥٦٦.
٢٦. الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الوثيقة رقم ٣٦٨، ص ٥٦٢-٥٦٦.
٢٧. رياض خطاب يوسف التكريتي، المصدر السابق، ص ١٠.
٢٨. الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الوثيقة رقم ٢٠٢، ص ٣٠٧-٣٠٨.
٢٩. صحيفة الأهرام، القاهرة، في ٨ تشرين الثاني ١٩٧٠.
٣٠. الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الوثيقة رقم ٢٠٢، ص ٣٠٧-٣٠٨.

31. Cilbert Tixer: L'union des Republiques Arabes et Laconstitu Egyptienne du 11 September 1971. Du Droit Puplic, Paris, 1972, P.1131.

٣٢. صحيفة الثورة، دمشق، في ٢١ نيسان ١٩٧١.
٣٣. صحيفة الثورة، دمشق، في ١٦ ايار ١٩٧١.
٣٤. الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الوثيقة رقم ٣٦٨، ص ٣٦٧-٣٦٨.
٣٥. عبدالله بلال، أضواء على قيام اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، القاهرة، مكتبة الانجلو-مصرية، ١٩٧٢، ص ٨٤.
٣٦. غسان يوسف مزاحم، اتحاد الجمهوريات العربية، دمشق، دار حوران للطباعة والنشر، ٢٠٠٠، ص ٢٥-٣٢.
٣٧. الوثائق العربية لعام ١٩٧١، الوثيقة رقم ٣٦٨، ص ٥٦٦.
٣٨. الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، الوثيقة رقم ٢٠٢، ص ٣٠٧-٣٠٨.
٣٩. الوثائق العربية لعام ١٩٧٠، الوثيقة رقم ٢٠٢، ص ٣٠٧-٣٠٨.
٤٠. محمد فتوح محمد عثمان، رئيس الدولة في النظام الفيدرالي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ١٣١-١٣٤.
٤١. المصدر نفسه، ص ٣٩٨.
٤٢. المصدر نفسه، ص ٣٩٩.
٤٣. سليمان الطماوي، الوجيز في القانون الإداري، دراسة مقارنة، القاهرة، دار الفكر العربي، ١٩٧٥، ص ٩١.
٤٤. المصدر نفسه، ص ٢٣٣.
٤٥. مركز دراسات الوحدة العربية، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-٢٠٠٩، المصدر السابق، ص ١٤٤١-١٤٤٢.
٤٦. مركز دراسات الوحدة العربية، المصدر السابق، ص ٢٤٢-٤٤٣.
٤٧. غسان يوسف مزاحم، اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، المصدر السابق، ص ٣٠.
٤٨. مركز دراسات الوحدة العربية، المشاريع الوحدوية العربية ١٩١٣-٢٠٠٩، المصدر السابق، ص ٤٤٣-٤٤٤.
٤٩. سجل العالم العربي لعام ١٩٧٢، ص ٤٤٠.
٥٠. رياض خطاب بكر يوسف، العراق والعمل العربي المشترك منذ ثورة ١٧-٣ تموز ١٩٦٨، رسالة ماجستير (غير منشورة)، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٣، ص ٨٢.
٥١. غسان يوسف مزاحم، اتحاد الجمهوريات العربية المتحدة، المصدر السابق، ص ٨٠.
٥٢. حسن شكري، حقائق التاريخ في ازمة الخليج العربي، القاهرة، مكتبة مدبولي، ٢٠٠٨، ص ١٨٨-١٩١.
٥٣. عبد العزيز سرحان، النظام القانوني للعلاقات الدولية في دستور مصر العربية واتحاد الجمهوريات العربية، القاهرة، المجلة المصرية للقانون الدولي، العدد (٩)، لسنة ١٩٧٣، ص ١٧.
٥٤. سجل العالم العربي لعام ١٩٧١، ص ٤٣٤.
٥٥. التقرير السياسي للمؤتمر القطري الحادي عشر لحزب البعث العربي الاشتراكي، تشرين الثاني ١٩٧٧، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ٨٤.



٥٦. من محاضر مجلس الامة الاتحادي، الدورة الأولى، السنة الثانية، من ١٠/٣/١٩٧٣-٥/٥/١٩٧٣.
٥٧. عبد العزيز سليمان، الامن الوطني المصري والامن القومي العربي، القاهرة، المجلة العسكرية للقوات المسلحة المصرية، العدد (١٨٣)، ١٩٧٥، ص ٢٢.
٥٨. محمد فتوح، رئيس الدولة في النظام الفيدرالي، القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ١٩٧٧، ص ٤٠٠.
٥٩. الوثائق الفلسطينية العربية لعام ١٩٧٧، مؤسسة الدراسات الفلسطينية، بيروت، ١٩٨٠، ص ٣٩٦-٣٩٧.
٦٠. المصدر نفسه، ص ٣٩٨.
٦١. حسن مصطفى النقيب، الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، بغداد، مديرية المطابع العسكرية، ١٩٨٧، ص ٦٢.
٦٢. صحيفة الجمهورية، بغداد، في ١٦ أيلول، ١٩٧٢.
٦٣. صحيفة الجمهورية، بغداد، في ١٦ آذار، ١٩٧٢.
٦٤. وزارة الاعلام العراقية، الوحدة بين المنطق الشكلي والمنطق الثوري، سلسلة الثقافة الجماهيرية، بغداد، ١٩٧١، ص ٢٣.
٦٥. أكرم عبد الله صالح، الوحدة العربية في سياسة العراق الخارجية ١٩٦٨-١٩٨٠، رسالة ماجستير (غير منشور)، جامعة بغداد، كلية القانون والسياسة، ١٩٨٢، ص ٢١٩.
٦٦. المصدر نفسه، ص ٢٢٠.
٦٧. رياض خطاب يوسف التكريتي، العراق والعمل العربي المشترك، المصدر السابق، ص ٨٩.
٦٨. حسن شكري، حقائق للتاريخ في ازمة الخليج العربي، المصدر السابق، ص ١٨٨-١٩١.
٦٩. التقرير السياسي للمؤتمر القومي الحادي عشر، المصدر السابق، ص ٨٤.
٧٠. رياض خطاب التكريتي، العراق والعمل العربي المشترك، المصدر السابق، ص ٩٠.
٧١. المصدر نفسه.
٧٢. حسن مصطفى النقيب، الجبهة الشرقية ومعاركها في حرب رمضان، المصدر السابق، ص ٦٠-٦١.
٧٣. محمود فوزي: ولد عام ١٩٠٠ وينتمي إلى عائلة شركسية، نال شهادة درجة الليسانس عام ١٩٢٣ من جامعة القاهرة ودرس في بريطانيا وحصل على الدكتوراه في القانون الدولي من جامعة كولومبيا الامريكية، عمل في السلك الدبلوماسي المصري منذ عام ١٩٢٣ بدأ كاتباً في القنصلية المصرية في نيويورك عام ١٩٣٧ ثم مأموراً للقنصلية المصرية في القدس والأردن حتى عام ١٩٤٦، ثم اختير مندوباً لمصر في مجلس الامن الدولي عام ١٩٤٩. قام بمهمة سفير لمصر في لندن عند قيام ثورة ٢٣ تموز ١٩٥٢ في مصر. أصبح وزيراً للخارجية في أول حكومة مصرية بعد الثورة. شارك بأدوار رئيسية في مفاوضات الجلاء وابان العدوان الثلاثي على مصر عام ١٩٥٦. وفي وضع مبادئ حركة عد الانحياز وفي تأسيس منظمة الوحدة الافريقية، ويكيديا الموسوعة الحرة، لعدم توفر مصدر معاصر.
٧٤. صحيفة الثورة، بغداد، في ٢٩ آذار ١٩٧٢.
٧٥. مذكرات سعد الدين الشاذلي، حرب أكتوبر، باريس، منشورات مؤسسة الوطن العربي للطباعة والنشر، ١٩٨٠، ص ١٩٨.
٧٦. المصدر نفسه، ص ١٩٩.



٧٧. المصدر نفسه، ص ٢٠٠.
٧٨. صحيفة الثورة، بغداد، في ٢٩ أذار ١٩٧٢.
٧٩. رياض خطاب، العراق والعمل العربي المشترك، المصدر السابق، ص ١٠.